



الفساد في مصر ٢٠١٩

مكافحة وتحديات

يناير ٢٠٢٠

تقرير ملتقى الحوار حول الفساد في مصر ٢٠١٩



مقدمة : لا شك ان الفساد كان من اكثر مغذيات غياب وتراجع التنمية فى مصر ، وملمحاً خطيراً من ملامح عدم الاستقرار ، وانتشار الفوضى والصراع الطبقي ، كما يمثل عائقاً أمام أي محاولة جادة للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، وأحد اخطر شرارات الازمات السياسية المؤثرة .

وقد حاولت الامم المتحدة وضع اطار قانونى محدد لعمليات مكافحة الفساد ضمن اليات مساعدة الدول النامية فى التخلص من هذه الآفة ، وهو ما عبرت عنه اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، وقد تبنتها الجمعية العامة فى أكتوبر عام ٢٠٠٣ ووقعت وصادقت عليها ١١٩ دولة حتى ١٨ يونيو عام ٢٠٠٨ من بينها ١٤ دولة عربية، و تعد مصر ضمن أول أربعين دولة وقعت وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وقد قامت مصر بالتوقيع على تلك الاتفاقية بتاريخ ٩ ديسمبر عام ٢٠٠٣.

وقد تناولت الاتفاقية خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها مما يُقوض من مؤسسات الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة ويعرض التنمية وسيادة القانون للخطر، بالإضافة إلى تشجيع الفساد على استفحال أشكال أخرى من الجرائم من أهمها الجريمة المنظمة وجرائم غسل الأموال.

و جاء في مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تحقيق ثروة شخصية بصورة غير مشروعة يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بالمؤسسات الديمقراطية وبالاقتصاد ويقوض سيادة القانون وتعرض الاتفاقية لعدد من التدابير الوقائية ، و هى مجموعة السياسات العامة الهادفة لمنع الفساد ، واهمها :

١. إنشاء هيئات مستقلة تضطلع بمكافحة الفساد وتتعاون مع الدول الأطراف في الاتفاقية .

٢. نشر التوعية بمكافحة الفساد .

٣. وضع مدونات سلوك للموظفين العموميين و لموظفي القطاع الخاص بهدف تعزيز النزاهة و المسؤولية.

٤. تشمل هذه التدابير كذلك وضع نظم و لوائح تلزم الموظفين العموميين بالإفصاح عن مكتسباتهم من العمل و من أي أنشطة خارجية أخرى

٥. تنظيم المشتريات العمومية بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص .

٦. تدابير بشأن الثراء الفاحش والمفاجئ لدى الموظف العام واتخاذ ما قد يلزم حياله. حتى يتسنى للموظف العمومي المعني إثبات مصدر تلك العائدات ومشروعيتها، وبالعدم تكون عُرضة للتجميد أو المصادرة بسحب الأحوال، وذلك بعد استيفاء الإجراءات القانونية اللازمة.

٧. إجراءات المحاكمة وحماية الشهود والمبلغين والخبراء .

من المستقر عليه قانونًا أن إجراءات أي محاكمة يجب أن تتم وفق معايير المحاكمة العادلة التي أقرتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والتي أكدت عليها جميع دساتير الدول تقريبًا، وأن الإدانة لا تتم إلا بتوافر بيّنة كافية تصل إلى مرحلة ما وراء الشك المعقول، وأن مثل هذه المحاكمة لا يتصور قيامها إلا بوجود أدلة كافية ومقبولة قانونًا، وأن هذه الأدلة تحتاج إلى حماية إجرائية وإلا افتقدتها العدالة ، وفي المقابل فلا بد من اتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية الشهود، وهنا تأتي مسألة حماية الشهود لتأخذ أهمية متعاظمة، خاصة عندما يتعلق الأمر بجرائم ذات صلة بالمال، ولقد تناولت المادة (٣٢) من الاتفاقية مسألة حماية الشهود والخبراء، فيما تناولت المادة (٣٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حماية المبلغين والذين هم في وضع أكثر خطورة من الشهود؛ ذلك أن المبلغ هو مصدر المعلومة الأولى حول الجريمة المدعى ارتكابها، وهذا يجعل المبلغ في وضع يحتاج فيه إلى الحماية القانونية أثناء إجراءات التقاضي كما حرصت الاتفاقية العربية على أفراد نص لحماية الشهود والمبلغين وضحايا جرائم الفساد ولم يرد باتفاقية الاتحاد الأفريقي مثل هذه الحماية.

ضعف التعاون الدولي

بموجب الفصل الرابع من الاتفاقية ، فإنه يجب على الدول الأطراف أن تساعد بعضها البعض في مكافحة الفساد ، وينص هذا الفصل على معايير المساعدة القانونية المتبادلة ، ويأتي التعاون على شكل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل أحكام الأشخاص والإجراءات الجنائية والتعاون في مجال إنفاذ القانون ، مما يشجع أيضا التعاون في المسائل المدنية والإدارية ، وكذلك يتعين على الدول الأعضاء وفقا لهذا الفصل أن تتخذ التدابير اللازمة والتي من شأنها أن تدعم تعقب وتجميد وحجز ومصادرة عائدات الفساد ، و يعد الفصل الخامس من المبادئ الأساسية في الاتفاقية ، حيث أن استرداد الموجودات المتحصلة من وقائع الفساد تعد مسألة في غاية الأهمية وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تتزايد فيها معدلات الفساد .

وتتضمن الاتفاقية الأحكام الجوهرية التي تضع تدابير وآليات محددة للتعاون بغرض استرداد الموجودات مع المحافظة على المرونة في إجراءات الاسترداد التي يمكن ان يكون لها ما يبررها بموجب ظروف خاصة ، وتلك الأحكام من شأنها أن تدعم جهود الدول لمعالجة آثار الفساد من خلال إرسال رسالة إلى المسؤولين عن ارتكاب أفعال الفساد بأنه لن يكون هنالك مكان لإخفاء الأصول غير المشروعة في ظل وجود تعاون دولي قائم على استرداد عائدات الفساد .

ويجب ان نسجل ان مصر من الدول التي تعاني من صعوبات قانونية وضعتها دول اوربية مثل سويسرا هُربت اليها ثروات مسؤولين حكوميين سابقين متهمين بالفساد ، ولم تتمكن مصر من استرداد اموالها بسبب التعقيدات القانونية والتحجج السويسري بعدم استقرار النظام السياسي رغم اعترافها بوجود تلك الاموال ، وهو ما يضع العديد من علامات الاستفهام ويدعو

الى ضرورة توسيع النقاش الدولي حول ذلك من اجل ايجاد حل يسمح لمصر وللعديد من الدول النامية الاخرى التي تعرضت لعمليات نهب منظمة الى استرداد اموالها من الدول الكبرى التي هربت اليها الاموال ، لان استرداد تلك الاموال سيساعد دون شك فى عمليات التنمية الجارية او دفع الديون الدولية على اقل تقدير ، حيث تستفيد دول كبرى اقتصاديا من تجميد تلك الاموال فى بنوكها وهو ما قد يثير الشكوك حول الاسباب الحقيقية لعدم ردها رغم كل تلك الجهود التي قامت بها النيابة العامة والقضاء المصرى لاسترداد تلك الاموال .

جهود مكافحة الفساد :

يجب الاعتراف ان الحكومة المصرية خلال الست سنوات السابقة اتخذت عدة اجراءات لتنفيذ تعهداتها الدولية فى مجال مكافحة الفساد بعد موافقتها على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وانضمامها الى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والاتفاقية الافريقية لمكافحة الفساد .

و تعتمد مصر على مبدأ التنفيذ المباشر للاتفاقيات الدولية تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور وتنص على أن "المعاهدات تكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً لأحكام الدستور ، وجاءت الاجراءات كما يلى :

١. اعتمدت مصر استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٨ ، وتشتمل الاستراتيجية على خطة تنفيذ مفصلة مصحوبة بإطار للرصد والتقييم وإعداد التقارير .
٢. وعقب انتهاء المرحلة الاولى اعتمدت مصرى استراتيجية ثانية فى الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢ مبنية على أساس التقدم الذي تم إحرازه خلال فترة الاستراتيجية الأولى، وتؤكد على الحاجة إلى تحقيق المخرجات التي لم يتم الوفاء بها خلال فترة الاستراتيجية الأولى ، وتقوم لجنة التنسيق الوطنية لمنع ومكافحة الفساد، والتي يرأسها مكتب رئيس الوزراء تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية، بتنسيق الإشراف على الاستراتيجية وتنفيذها وتطوير .
٣. تعديل مجموعة من التشريعات للتماشى مع احكام الاتفاقيات الدولية والجهود الوطنية لمكافحة الفساد وهى قوانين الخدمة العامة رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ وقانون التعاقدات التي تيرمها الجهات العامة وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الكسب غير المشروع بالإضافة إلى قانون مكافحة غسل الأموال .
٤. ولدى مصر العديد من الجهات والأجهزة المعنية بمنع ومكافحة الفساد منها: هيئة الرقابة الإدارية والنيابة العامة وهيئة النيابة الإدارية وما يتبعهما من نيابات متخصصة والجهاز المركزي للمحاسبات وإدارة الكسب غير المشروع التابعة لوزارة العدل والإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة التابعة لوزارة الداخلية ووحدة مكافحة غسل الأموال والمجلس القومي للمدفعات. وتؤدي النيابة العامة دوراً رئيسياً في مجال التعاون الدولي. وقد أنشئت مصر كذلك



لجنة وطنية تنسيقية لمكافحة الفساد ولجنة وطنية تنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال كما أنشأت لجنة قومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج برئاسة النائب العام.

٥. و تم تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية لتكون الجهة المنوط بها مكافحة الفساد بكافة صورته واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية منه التزاماً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإنشاء اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج، وإنشاء لجنة وطنية لاسترداد أراضي الدولة المنهوبة.

٦. قامت مصر بدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإصدار دليل إرشادي لتطبيق ميثاق النزاهة بالقطاع الخاص، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال و إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في عضوية اللجنة الوطنية تنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته .

٧. وضع وتنفيذ آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي اقرها مؤتمر الدول الأطراف بدورته الثالثة عام ٢٠٠٩ ، فتم تنفيذ دورة الاستعراض ومنها قيام دولتي ليسوتو وصربيا باستعراض التقرير المصري .

٨. وفي إطار الترويج لثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة ومنع الفساد.. والواردة بإعلان مراكش عام ٢٠١١ تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تتوافق مع خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومنها ، نشر الوعي بالمخاطر الفساد من خلال حملات إعلامية و تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في منع الفساد ومكافحته.

٩. الانتظام في إعداد وإصدار مؤشر وطني معنى بقياس مُدركات الفساد بوحدة الجهاز الإداري للدولة منذ عام ٢٠١٥.. لمنح بعض الجهات أولوية تعديل لوائحها الداخلية.

١٠. إعداد وإصدار العديد من مدونات السلوك.. ومنها للعاملين بالجهاز الإداري للدولة.. ولأعضاء النيابة العامة وللعاملين بالسلك الدبلوماسي والقنصلي.. ولأعضاء هيئة الرقابة الإدارية وللمجتمع الجامعي.. كما تم اعتماد مقرر دراسي إلزامي.. يتم تدريسه بكافة الجامعات باسم "حقوق الإنسان ومكافحة الفساد".

١١. تفعيل الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتي قامت بتدريب ما يجاوز التسعة آلاف من العاملين في وحدات الجهاز الإداري للدولة.. وجهات انفاذ القانون والقطاع الخاص خلال عام ٢٠١٩.. وذلك بهدف نشر قيم النزاهة والشفافية.

١٢. وفيما يتعلق بتعزيز استقلالية هيئات مكافحة الفساد والوارد بإعلان جاكارتا عام ٢٠١٢ و تم تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية عام ٢٠١٧ ، لتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري والشخصية الاعتبارية بهدف منع الفساد ومكافحته بكل صوره.
١٣. و فيما يتعلق بتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب قامت مصر بوضع سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد والترويج للشفافية والمنافسة في نظم الاشتراء العمومي والواردة في بإعلاني بنما وكوالالمبور عام ٢٠١٣.. فقد قامه مصر بإدخال تعديل لقانون العقوبات.. وأدرج مواد تجرم رشوة الموظف العام الأجنبي وموظف المؤسسة العمومية الدولية ، كما قامت مصر بإصدار القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.. بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.. ليعالج المشكلات في مجال المناقصات والمزايدات.
١٤. كما تم استقبال فريق الزيارة القطرية المعنى باستعراض قائمة التقييم الذاتي المرجعية: حيث تم استعراض قائمة التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بمصر ، وهو أحد الالتزامات الدولية التي تأتي تنفيذا لألية الاستعراض التي اقرتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد تضمنت الخلاصة الوافية للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة، رصد اربع ممارسات ناجحة حققتها مصر وهي (اصدار المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، اعداد مؤشر وطنى لقياس مدركات الفساد، وجود القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المنظم لإنشاء الأحزاب السياسية، المشاركة الفاعلة على الصعيد الدولى في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) و التعاون مع اللجنة الوطنية للحوكمة للتوافق على الصياغة النهائية للتقرير المنوط بها اعداده، فى ضوء الخضوع الطوعي لمصر للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، استعدادا لإتمامه وعرض نتائجه بمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية العام المقبل.

الاتجاه للرقمنة كأجراء مهم لمكافحة الفساد

بدأت الحكومة فى الاتجاه نحو الرقمنة وتقليل الاعتماد على العنصر البشرى فى المعاملات المالية المباشرة للحد من عمليات الفساد الصغير ، وقد أنشأت بعض الوزارات، مثل وزارة المالية ووزارة الاتصالات، بوابات للعملاء عبر الإنترنت، والتي تنشر المعلومات المتعلقة بعملياتها ووظائفها عبر الإنترنت ، وقد قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتنسيق مع العديد من الوزارات لتبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية للسماح بالدفع الإلكتروني للعديد من الخدمات العامة كما تم البدء فى منظومة التحول الرقمية للدولة المصرية بمحافظة بورسعيد، وتم الانتهاء من مرحلتها الأولى والثانية بإجمالى ٣٥ خدمة تقدم



بصورة ممكنة لتسهيل حياة المواطنين، حيث يمكن الحصول عليها عن طريق البوابة الالكترونية أو تطبيقات المحمول أو من المراكز التكنولوجية المختلفة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

مع تفعيل نظام الربط المُمكن للوحدات الحسابية بكافة وحدات الجهاز الإداري للدولة وفق منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، اعمالاً لقواعد الافصاح والشمول المالي وإرساء لمبدأ الشفافية، ولتعزيز النفع من الموارد بالرقابة على الانفاق العام وتحقيق سرعة ودقة انجاز العمليات المالية، ومنع تجاوز الاعتماد المالي المدرج بالموازنة مما يتيح للجهات معرفة موقفها المالي بسرعة ودقة وتحسين كفاءة الادارة العامة.

وايضا إطلاق موقع إلكتروني لتقييم الخدمات (www.rateyourservices.gov.eg) ليكون بمثابة مؤشر يساعد الحكومة على توجيه أنشطة التنمية بطريقة أكثر تطوراً، لزيادة تمكين المواطن والمجتمع بالمشاركة الفعلية في تقييم الخدمات التي تقدمها الدولة.

مصر تتقدم على مؤشرات الشفافية الدولية

وكان من النتائج المباشرة لعمل مصر الجاد في مكافحة الفساد ان مصر قفزت ١٢ مركزاً في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٨، الذي أعلنت منظمة الشفافية الدولية عن نتائجه، لتحتل المرتبة الـ ١٠٥ من أصل ١٨٠ دولة بعدما كانت تحتل المرتبة الـ ١١٧ في مؤشر العام الماضي.

وبحسب منظمة الشفافية الدولية ، المعنية بمكافحة الفساد ، تقدم وضع مصر على مؤشر مدركات الفساد ٣ درجات في ٢٠١٨، حيث سجلت ٣٥ نقطة على مائة، مقابل ٣٢ نقطة العام الماضي، وكلما اقتربت درجة الدولة على المؤشر، الذي يشمل ١٨٠ دولة حول العالم، من صفر كلما دل ذلك على أن هذه الدولة أكثر فساداً وكلما اقتربت من ١٠٠ كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها.

حالات نموذجية تم رصدها.

يناير ٢٠١٩ .

١. تم القاء القبض على تشكيل عصابي بمحافظة الأقصر مكون من أحد المسؤولين بالشركة المصرية لتجارة الأدوية وطبيب تخدير بأحد المستشفيات الحكومية وصاحب ومدير مركز طبي بمدينة الأقصر لقيامهم بالإتجار فى العقاقير المخدرة ، وذلك من خلال اصطناعهم أختام ودفاتر وروشتات طبية بأسماء وهمية تمكنهم من الاستيلاء على العقاقير المخدرة المتواجدة بحوزتهم بحكم وظائفهم وبيعها فى السوق المحلى ، وضُبط بحوزتهم كميات ضخمة من تلك العقاقير وكذا مبالغ



مالية كبيرة المتهمين استطاعوا أن يتربحوا من جراء ذلك مبالغ وصلت إلى ١٠ ملايين جنيهه خلال ٣ سنوات. بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٩ تم حبسهم على ذمة التحقيق..

٢. واقعة انتحال عاطل صفة احد ضباط جهاز الامن الوطنى ، حيث تم ضبط عاطل يدعى " ر . م . أ . " عاطل " ينتحل صفة أحد ضباط جهاز الأمن الوطني بالاشتراك مع آخرين ومستغلاً هذه الصفة في الحصول على بعض المبالغ المالية والمنافع المادية والعينية نظير تدخله لإنهاء مصالح العديد من المواطنين مدعياً أنه ضابط شرطة بجهاز الأمن الوطني وقد تم ضبطه وشخصين آخرين من الوسطاء ، كما ضبط بحوزته طبنجة وكمية من مخدر الحشيش ، وبالعرض على النيابة قررت حبسهم أربعة أيام احتياطياً وجرى استكمال التحقيقات .

٣. بمدينة الغردقة وتحديدًا بجمارك مطار الغردقة الدولي تم القبض على كلاً من أ . س موظف بنادي جمارك الغردقة وكذلك ع . ر " بدون عمل" أثناء عرضهم مبالغ مالية على سبيل الرشوة على أمور جمرک بجمارك مطار الغردقة الدولي وذلك نظير تسهيل تهريب كميات من الأدوية و المنشطات الجنسية المحظور دخولها البلاد و القادمة من دولة تركيا كما تم ضبط البضائع المراد تهريبها صحبة أحد الركاب أجنبي الجنسية و تبين أن إجمالي قيمتها حوالى ١.٥ مليون جنيه وتم عرضهم على النيابة.

٤. بمدينة الإسكندرية تم القاء القبض على عدد ٥ من مسؤولي الإدارة العليا بشركتي المشروعات البترولية و الإستشارات الفنية (بتروجيت) و الشركة المصرية للاتصالات بقطاع الإسكندرية و الوجه البحرى لتقاضيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة تقدر بحوالى ٥٠٠ ألف جنيه من مقاولان أصحاب أحد شركات التوريدات العمومية و المقاولات مقابل إسناد أعمال لعدد من المشروعات و إستلامها و صرف قيمة تلك الأعمال و تولت نيابة إستئناف الإسكندرية التحقيق مع المتهمين.

٥. وفى مديرية اوقاف قنا تم ضبط تشكيل عصابى مكون من بعض المسؤولين وذلك لاستيلائهم على مبلغ ١٠,٥ مليون جنيه دون وجه حق مستغلين فى ذلك موقعهم وسلطاتهم الوظيفية التى مكنتهم من التلاعب فى منظومة الصرف الإلكتروني بإضافة أسماء وهمية على كشوف صرف الحوافز و المكافآت و قد تم إحالتهم إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاههم.

٦. بمدينة الغردقة بالبحر الأحمر تم القاء القبض على أحد العاملين بمجلس مدينة الغردقة وذلك لطلبه أخذ مبلغ مليون جنيه على سبيل الرشوة من أحد المواطنين مقابل إنهاء إجراءات تخصيص قطعة أرض مبانى بمدينة الغردقة مستغلاً صفته الوظيفية حيث تم ضبطه و عرضه على النيابة العامة و التى أمرت بحبسه على ذمة التحقيقات .

٧. تم القاء القبض على تشكيل عصابى بمدينة السويس مكون من مدير ادارة الحركة بجمرك العين السخنة وعدد ٢ مأموري حركه بذات الجمرك واحد العاملين بهيئة الرقابة علي الصادرات والواردات حال استلامهم مبلغ ١٠٠ الف جنيه علي سبيل



الرشوة من احد اصحاب شركه استيراد وتصدير وعدد ٢ مستخلص جمركي مقابل السماح بدخول بضائع محظور دخولها البلاد و بالعرض علي نيابة السويس الكلية امرت بحبسهم اربعة ايام علي ذمه التحقيقات.

٨. بمحافظة مرسى مطروح تم القاء القبض على كل من السكرتير عام والسكرتير عام المساعد ومدير إدارة الشئون القانونية السابقين علي خلفية اتهامهم في عدة جرائم تتعلق بتسهيل الاستيلاء علي المال العام والتزوير وتربيح الغير واستغلال النفوذ بما يقارب مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه وبعرضهم على النيابة العامة ، امرت بحبسهم جميعا ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

٩. بإحدى جمعيات الإسكان بالسويس تم القبض على مهندس مشروعات لحصوله على مبلغ (١٠٠) ألف جنيه على سبيل الرشوة من صاحب إحدى شركات التوريدات نظير قيامه بإنهاء إجراءات تخصيص قطعتي أرض بطريق السويس / العين السخنة.

١٠. بإحدى الجمعيات التعاونية بكفر الشيخ تم القبض على محامى حر ومستشار قانوني تحصلا على مبلغ (١٢٥) ألف جنية على سبيل الرشوة من احدى السيدات مقابل نهو إجراءات إصدار عقد ملكية قطعة أرض من الجمعية لصالحها بدون وجه حق.

١١. تم القاء القبض على محاسب بإحدى شركات توزيع الكهرباء بمدن القناة لحصوله على مبلغ (١٠٠) ألف جنية على سبيل الرشوة من مدير كافيتريا مقابل عدم تحرير محضر سرقة تيار كهربائي وتسليمه العداد الخاصة بالكافيتريا والذي سبق وان تم رفعه.

١٢. بمحافظة القاهرة بحى العمرانية تم القبض على مساعد رئيس حي العمرانية وفني بالإدارة العامة لشبكات الهرم بشركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء وآخرين لحصولهم على مبالغ مالية وعطايا عينية على سبيل الرشوة من بعض المقاولين نظير التغاضي عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفات الموجودة بعقارين يتم بنائهما بنطاق الحي وإنهاء إجراءات توصيل الكهرباء لهما.

١٣. تم القاء القبض على مهندس بشركة النيل العامة لإنشاء الطرق ومدير تنفيذ بمشروع ازدواج طريق ٦ أكتوبر/الواحات لحصولهما على مبالغ مالية على سبيل الرشوة من العديد من المقاولين مقابل استلام الأعمال المسندة من شركة النيل وكذا تسهيل إجراءات صرف المستخلصات.

١٤. بمكتب التأمينات التابع للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية قام أحد موظفي المكتب ورئيس الخزينة ومعهم سيدتين بالاستيلاء على حوالي مبلغ (١٣,٥) مليون جنيه من حساب المكتب بأحد البنوك عن طريق استخدام توكيلات مصطنعة والتلاعب في قيمة الشيكات.

١٥. بمحافظة الجيزة قام موظف سابق بالضرائب ومعهم آخرين بالاستيلاء على قطعة أرض مملوكة للإصلاح الزراعي مساحتها ١٨ ألف م^٢ كائنة وتبلغ قيمتها حوالي (٣٦٧) مليون جنيه بموجب توكيلات مصطنعة عن طريق التواطؤ مع باحث بمصلحة الشهر العقاري.

١٦. بالنقابة الفرعية للعاملين بإسعاف الإسكندرية قام رئيس مجلس إدارة النقابة الفرعية باصطناع استثمارات شراء سلع معمرة من إحدى الشركات مستغلا أسماء بعض العاملين دون علمهم وقيامه بمهرها بخاتم منسوب صدوره لوزارة الصحة، بالمخالفة للحقيقة للاستيلاء على قيمة تلك المشتريات والتريح من بيعها بحوالي (٣٣) مليون جنيه. وزارة الصحة

١٧. وبمحافظة كفر الشيخ قام بعض أمناء العهدة التابعين للشركة العامة لتجارة الجملة بالاستيلاء على سلع تموينية مدعمة بمبلغ (٧٢٣) ألف جنيه وبيعها في السوق السوداء لحسابهم بدون وجه حق

١٨. من خلال مشروع البنية المعلوماتية التابع لهيئة الرقابة الإدارية تم إمداد وزارتي التمويل ، والتضامن الاجتماعي من البيانات المدققة عن الأسر المستفيدة من البطاقات التموينية وبرامج الدعم النقدي حيث أسفرت تتقية البيانات عن استبعاد أسر غير مستحقة للدعم أو الصرف وفق المحددات الموضوعية من قبل وزارتي التمويل والتضامن (امتلاك مركبات فارهة - عقارات غير محل السكن - مهن أو أعمال حرة - حيازات زراعية ، ٠٠٠ الخ) ، وبتنفيذ البحث الميداني تم التحقق من هذه البيانات بمعرفة المختصين بالوزارتين مما نتج عنه تحقيق وفر مادي للدولة بنحو (٢,٤) مليار جنيه قيمة ما تم ترشيده من برامج الدعم النقدي ، (٤١٠,٧) مليون جنيه قيمة ما تم ترشيده من المقررات التموينية المدعمة بإجمالي حوالي (٢,٨١) مليار جنيه وفر مادي محقق للدولة وكذا وفر مادي متوقع بنحو (١٤,٧) مليار جنيه سنوياً من ترشيد هذه النفقات.

فبراير ٢٠١٩ .

١. تم الاستيلاء على مبلغ ٣ مليون جنيه من المستحقات التأمينية الخاصة بمعاشات متوفين قام بها كل من (ع.أ.م) المدير العام السابق لمكتب تأمينات الحامول بمحافظة كفر الشيخ (حالياً بالمعاش) ، و(و.س) مندوب الصرف بذات المكتب وذلك دون علم ورثتهم من الأرامل والايتام مستحقي صرف تلك المعاشات ،وذلك عن طريق إستخدامهما لكروت الصرف الإلكتروني التي استحوذا عليها دون وجه حق.وبعرض المتهمان على النيابة العامة امرت بحبسهما.

٢. تم القاء القبض على عدد ١٥ شخصا من بينهم ٥ موظفين بمكتب تأمينات السلام ، لقيام موظفي المكتب بتقاضى مبالغ مالية منهم على سبيل الرشوة مقابل إثبات استكمالهم لمدد التأمينات عن فترة خدمتهم بموجب مستندات مصطنعة ، ليتمكنوا من صرف المعاش المبكر دون وجه حق وبالمخالفة للقانونوبعرضهم على النيابة العامة قررت حبسهم جميعا.

٣. بمحافظة الشرقية تم القبض على مسئولة الحسابات بمديرية المساحة تدعى (إ.ن.ز) لاشتراكها مع مسئول ادخال البيانات بمنظومة الدفع الإلكتروني ويدعى (ص.ن.م) حيث قاما بالاستيلاء على ملايين الجنيهات من قيمة التعويضات المخصصة للمواطنين الصادر لهم قرارات بنزع ملكيتهم لصالح المنفعة العامة وتربحهما للغير دون وجه حق ، مستغلين في ذلك اعمال وظيفتهما ، حيث قاما باصطناع اذون دفع إلكترونية بأسماء بعض من اقاربهما ومعارفهما واثبتا استحقاقهم لمبالغ التعويضات على خلاف الحقيقة ، وتحويل تلك المبالغ إلى حساباتهم ببعض البنوك علي مستوي الجمهورية.

وفى التحريات التي أجرتها هيئة الرقابة الإدارية التي اشارت فيها الى ان المبالغ التي تم اختلاسها قد تجاوزت الـ ٣٠ مليون جنيه من نتاج ممارستهما لهذا النشاط الإجرامي منذ فترة طويلة. ، كما تبين بعد تشكيل لجنة ان قيمة المبالغ المستولي عليها خلال ثلاثة اشهر فقط ، تزيد عن ١٠ مليون جنيه ، ولازالت للجنة تباشر عملها لحصص القيمة الأصلية للأموال المستولى عليها. وقد تم ضبط مبلغ ٤,٥ مليون جنيه كانت بحوزة المتهمه وشريكها ، وقد اسفرت تحريات الهيئة الي قيام المختلسين والمتربحين من الجريمة بشراء شهادات استثمار وعقارات وارضيات ومشغولات ذهبية بباقي المبالغ المالية التي استولوا عليها ، وجاري تتبع باقى تلك الاموال و اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ، تم احالة المتهمه والأوراق والمضبوطات ، للسيد/ المستشار المحامي العام الاول لنيابة جنوب الزقازيق الكلية لاستكمال التحقيقات واتخاذ اللازم قانونا.

٤. تملقاء القبض على عميد إحدى الكليات ، و مدرس مساعد بذات الكلية ، لتقاضى الاول ٥٠ الف جنيه على السبيل الرشوة من الثانى مقابل موافقته على استمراره فى العمل بالتدريس بأحد البرامج بنظام الساعات المعتمدة وندب زوجته للعمل بذات البرنامج والسماح لها ببيع كتاب المادة للطلاب وقد اشارت التحريات الى تقاضى المتهم هذا المبلغ بصفة دورية عند بدء كل ترم دراسي ، ويعرض المتهمان على النيابة العامة قررت حبسهما.

٥. وبالهيئة العامة للطرق والكباري تم ضبط رئيس ادارة مركزية بالهيئة ، حال تقاضيه ٣٠ جنيه ذهب على سبيل الرشوة من صاحب شركة خاصة تعمل في مجال الدعاية والإعلان وذلك مقابل اصدار تراخيص إعلانات للشركة في عدة أماكن مختلفة ومميزة علي الطريق الدائري ومحاوره ، وقد اعتاد المتهم على الحصول على كميات من العملات الذهبية من صاحب الشركة بما تجاوز قيمتها مبلغ الـ ٦٠٠ الف جنيه ، ويعرض المتهمان على النيابة العامة قررت حبسهما.

٦. بإحدى الكليات تم القبض على دكتور مهندس عقب تقاضيه ٥٠ الف جنيه علي سبيل الرشوة من مندوب شركة خاصة كبرى تعمل في مجال توريد الأجهزة الطبية، مقابل اسناده الاعمال للشركة واعتماده لقرارات اللجان المشكلة لمراجعة توريدات أجهزة طبية لأحد المراكز التابعة للجامعة ، وقد اعتاد المتهم تقاضى مبلغ الرشوة بصفة دورية على دفعات من إجمالي مبلغ نصف مليون جنيه يمثل نسبة ١٪ من إجمالي قيمة عقود التوريد ، ويعرض المتهمان على النيابة العامة امرت بحبسهما.

٧. في محافظة القاهرة وتحديدًا بنطاق حي النزهة تم القبض على موظف بالهيئة العامة لنظافة وتجميل محافظة القاهرة ، متلبسًا بتقاضى مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه من أحد المقاولين على سبيل الرشوة كجزء من أصل مبلغ مليون وخمسمائة ألف جنيه مقابل معاونته للمقاول في إنهاء إجراءات صرف مبلغ التأمين المودع منه بإجمالي ٧ مليون جنيه كضمانة لرفع مخلفات الحفر عن مشروع سكني جارى تنفيذه بنطاق حي النزهة الجديدة ونقلها للمقابل العمومية ، ويعرض المتهم على النيابة العامة قررت حبسه.
٨. وبمحافظة السويس قامت هيئة الرقابة الادارية بضبط رئيس مجلس إدارة إحدى الجمعيات الزراعية بالسويس لطلبه مبالغ مالية على سبيل الرشوة من صاحب مكتب استيراد مقابل قيامه بتبديل قطعة أرض مساحتها ٣,٥ فدان سبق تخصيصها لصاحب المكتب عليها تعديلات أهالي بقطعة أخرى بديلة.
٩. وبمحافظة السويس أيضا تم ضبط رئيس شركة نظافة عرض مبالغ مالية على سبيل الرشوة على مدير إداري بإحدى مستشفيات المحافظة مقابل قيامه بالتغاضي عن التقرير الشهري المقدم من الشركة والمتضمن اثبات أعداد وهمية لعمال النظافة بالزيادة عن الأعداد الفعلية التي قامت الشركة بتوريدها للمستشفى.
١٠. وبمحافظة الشرقية ، تم القبض على خبير بمكتب الخبراء بالشرقية لطلبه مبالغ مالية على سبيل الرشوة من مالكة قطعة أرض مساحتها ٦٥٦ م^٢ بمدينة كفر صقر ، مقابل إعداده لتقرير في عدة دعاوى قضائية لصالحها ضد مواطنين متعددين على الأرض المملوكة لها.
١١. تم القاء القبض على موظف يعمل بعدة قنوات فضائية لطلبه مبالغ مالية على سبيل الرشوة من رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات ، مستغلاً نفوذه لدى مسئولى وزارة الزراعة لإنهاء بعض المصالح الخاصة المتعلقة بالشركة.
١٢. تم الكشف عن قيام أحد المواطنين بالاستيلاء على قطعة أرض مملوكة لهيئة الأوقاف المصرية بموجب عقد بيع ومستندات ملكية تخص قطعة أرض مجاورة لها من خلال التلاعب بالمستندات مما أضر بأموال هيئة الأوقاف المصرية بحوالي مبلغ ٦٥ مليون جنيه.

مارس ٢٠١٩

١. بمحافظة القاهرة تم القبض على رئيس حى مصر القديمة واحد الوسطاء اثناء تقاضيه مبلغ مليون جنيه من أصل مبلغ ٢ مليون جنيه على سبيل الرشوة من أحد مقاولي الهدم المتعاملين مع الحى ، وذلك مقابل إنهاء كافة إجراءات صرف المستخلصات المالية المستحقة للمقاول. وفى ١٣ مارس ٢٠١٩ جدد قاضى المعارضات بمحكمة جنوب القاهرة، حبس رئيس حى مصر القديمة السابق وآخر، فى واقعة تلقيهم رشوة قدرها ٢ مليون جنيه، ٤٥ يوما على ذمة التحقيقات.

وفى نوفمبر ٢٠١٩ احوالت نيابة حوادث جنوب القاهرة الكلية التحقيق الى نيابة امن الدولة العيا وقالت مقدمة البلاغ أمام النيابة إنها أرادت إنهاء أوراق مستخلصات مالية قدرها ٤ ملايين جنيه خاصة بتنفيذ أعمال الإزالات بنطاق

الحي والمسئولة عنها، فعرض عليها رئيس الحي المتهم إنهاؤها مقابل مبلغ مالي ٢ مليون جنيه، فأبلغت الرقابة الإدارية عنه.

٢. تم القاء القبض على أحد الفنيين بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء استغل صفته الوظيفية في النصب على أحد المواطنين وتقاضى منه مبلغ ١٧٤ ألف جنيه مقابل زعمه قدرته على إنهاء إجراءات شراء نحاس خردة من مخازن الشركة، ويعرض المتهم على النيابة العامة أمرت بحبسه.

٣. كما قامت هيئة الرقابة الإدارية بالقبض على مراجعان قانونيان بالإدارة العامة للسجل العيني بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بالقاهرة، لقيامهما بطلب وتقاضى ٥٠ ألف جنيه رشوة من أحد المحامين نظير إعداد تقرير مخالف للحقيقة يمكن احدى جمعيات إسكان العاملين من نهو إجراءات تسجيل وشهر أرض مساحتها ١,٥ فدان بمحافظة كفر الشيخ دون وجه حق، حيث تم إيقاف إجراءات التسجيل، ويعرض المتهمين على النيابة العامة أمرت بحبسهم.

٤. تم القاء القبض على ٣ سيدات انتحلن صفات مدير مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الجيزة، ومديرتي إدارات بذات المديرية، وذلك حال تقاضيهن مبلغ ٥٥ ألف جنيه على سبيل الرشوة من أحد المواطنين مقابل زعمهن له قدرتهن على تسهيل منحه قرضاً ميسراً بدون فوائد ويعرض المتهمات على النيابة العامة أمرت بحبسهن جميعاً.

ابريل ٢٠١٩

١. تم الكشف عن تورط ٢٢ متهم بمحافظات القاهرة والشرقية والقليوبية والدقهلية والإسماعيلية في السعى لاستقطاب وتسهيل سفر العائلات والقصر، راغبي الهجرة لعدد من الدول الأوروبية بشكل غير مشروع، باستخدام مستندات مزورة منسوب صدورها للجهات الرسمية، تفيد نسبهم إلى بعض المواطنين المقيمين في الخارج، بالمخالفة للحقيقة.

شهر مايو ٢٠١٩

١. بمحافظة كفر الشيخ تم القبض على مدير عام الاتحاد العام التعاوني الاستهلاكي المركزي عقب طلبه والحصول على مليون جنيه على سبيل الرشوة من أحد أصحاب الشركات التي تعمل في مجال الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، مقابل تسهيله إجراءات تسليم حصته في قطعة أرض مملوكة له بالمشاركة مع الجمعية التعاونية الاستهلاكية بكفر الشيخ، ويعرضه على النيابة العامة قررت حبسه.

٢. تم القاء القبض على سكرتير جنح مستأنف أحد المحاكم بنطاق القاهرة ومحامى وسيط، لقيام الاول بطلب مبالغ مالية ومنافع مادية على سبيل الرشوة من أصحاب بعض القضايا، مقابل إفشائه أسرار القضايا التي بحوزته وتلاعبه بالأوراق والمستندات بما يمكنهم من الحصول على أحكام قضائية لصالحهم، ويعرض المتهم على النيابة العامة أمرت بحبسه.

٣. بمنطقة عزبة الهجانة تم القبض على فنيين بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء ومنتدبين للعمل بمباحث الكهرباء وذلك لقيامهما بطلب مبالغ مالية على سبيل الرشوة بصفة شهرية من صاحب عقار بمنطقة عزبة الهجانة، مقابل عدم اتخاذهما الإجراءات القانونية حيال سرقة التيار الكهربائي، ويعرض المتهمين على النيابة.
٤. بمستشفى القبارى بالإسكندرية تم ضبط مسئولة الدفع الإلكتروني بالوحدة الحسابية لاستيلائها على مبلغ ١,٥ مليون جنيه بدون وجه حق عن طريق إصدارها أوامر دفع بأسماء بعض العاملين بالمستشفى دون علمهم وحصولها على تلك المبالغ لنفسها ، ويعرضها على النيابة العامة قررت حبسها .القبض على صاحبي شركة خاصة تعمل فمجال تجارة الخردة وأربعة موظفين آخرين بشركة مياه الشرب والصرف الصحى بالجيزة، لقيام الأول والثاني بعرض ١٢٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة على أحد موظفي الشركة مقابل معاونتهم فى خروج عدد ٩ محركات ضخ مياه كهنة من مخازن الشركة لتفريغهم من محتوهم وإعادتهم مرة أخرى بمعاونة باقى المتهمين من موظفى الشركة، ويعرض المتهمين على النيابة العامة قررت حبسهم جميعا.
٥. بحي شرق سوهاج تم القبض على رئيس الإدارة الهندسية ومهندسين استشاريين آخرين وسطاء في حصول الأول على مبالغ مالية على سبيل الرشوة مقابل تغاضيه عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفات البنائية لبعض العقارات بنطاق الحي، ويعرض المتهمين على النيابة العامة أمرت بحبسهم
٦. بإدارة الإسماعيلية الزراعية قام فنى بقسم حماية الأراضي لقيامه بطلب ١٠٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة من أحد الأشخاص مقابل استغلال صلاحيات وظيفته بإزالة التعديات على قطعة أرض زراعية وتمكينه من إعادة وضع يده عليها مرة أخرى، ويعرض المتهم على النيابة العامة قررت حبسه.
٧. وفى إحدى محافظات الدلتا تم القبض على موظف اداري بأحد محاكم الاستئناف عقب حصوله على ١٠٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة من بعض المواطنين مقابل زعمه لهم قدرته على تعيينهم كموظفين بأحد المحاكم الابتدائية ويعرضه على النيابة العامة قررت حبسه.
٨. تم القبض على مدير احدى شركات القطاع الخاص التي تعمل في مجال الاستثمار والتنمية السياحية بالغردقة، لانتحاله صفة عضو بهيئة الرقابة الإدارية واستغلال تلك الصفة المزعومة في نهو إجراءات تقنين وضع اليد على قطعة ارض مساحتها ٤٨ فدان لصالح أحد الأشخاص، مقابل حصوله مبالغ مالية، ويعرض المتهم على النيابة العامة قررت حبسه .
٩. بميناء بدر البر تم القبض على عدد ٣ مأمور جمرك لقيامهم بتزوير بيانات الكشف والمعaine المثبتة بالشهادات الجمركية الخاصة بأحدى شركات الاستيراد والتصدير وذلك بهدف تريبج صاحب الشركة وتمكينه من تصدير ٢٥١٦ طرد يحتوي على مواد غذائية ومنظفات ممنوع تصديرها تبلغ أجمالي قيمتها بحوالي ٣ مليون جنية، وبالعرض على النيابة العامة قررت حبس المتهمين.

١٠. وفي محافظة دمياط تم القبض على مستخلص جمركي بميناء دمياط البحري، اشترك مع ٥٦ مالك سيارة في اصطناع شهادات بيانات منسوبة لبعض الدول العربية تفيد تمتعهم بصفة المالك الأول للسيارات الملاكي وذلك بتزوير التأشيرات والاختام لاعتماد تلك الشهادات واطافة صبغة الشرعية عليها بنسبها علي غير الحقيقة لوزارة الخارجية المصرية، واعتبارها كمسوغ للإفراج عن تلك السيارات التي بلغت قيمتها ٣،٤ مليون جنيه، وبعرض المتهم علي النيابة العامة قررت حبسه.

١١. القيام من قبل بعض الأشخاص وأصحاب الشركات باصطناع مستندات منسوب صدورها الى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لاستخراج سجل صناعي باسم مصنع وهمي ليتمكنوا من استيراد رسائل أقمشة بغرض التصنيع، وقاموا ببيعها بالسوق المحلي بالمخالفة للقانون.

١٢. القيام من قبل بعض الأشخاص وأصحاب الشركات باصطناع مستندات منسوب صدورها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتهرب ٤٢٥ طن أرز مصري للخارج بالمخالفة لقرار وزير التجارة والصناعة. وقدرت قيمة الغرامات المستحقة عن ضبط الواقعتين السابق الإشارة اليهما بحوالي مبلغ ٦٦.٥ مليون جنيه.

١٣. بحي غرب مدينة نصر تم القاء القبض على كلاً من مدير الإدارة الهندسية ومدير التنظيم لقيامهما بإنهاء إجراءات استصدار التراخيص الخاصة بأحد المجمعات السكنية بنطاق الحي بالمخالفة، بالإضافة الى ضبط مدير التنظيم بحي الدقي لاستصداره شهادات تفيد مطابقة أحد المطاعم للرسومات الهندسية وعدم وجود مخالفات له لتسهيل إصدار ترخيص سياحي للمطعم بالمخالفة، وكذا ضبط رئيس مكتب مساحة المنتزه بمحافظة الاسكندرية وآخر قياس مساحي بذات المكتب أثناء تقاضيهما مبالغ مالية على سبيل الرشوة من مالكة قطعة ارض مقابل قيامهما بنهو إجراءات استخراج كشف تحديد مساحي للأرض، وبعرضهم على النيابة المختلفة قررت حبسهم.

١٤. بمدينة الأقصر تم القاء القبض على خبير أول بمحكمة الأقصر الابتدائية لتقاضيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة مقابل ادعائه على خلاف الحقيقة قدرته على تعيين بعض المواطنين بوزارة العدل، وبعرضه على النيابة المختصة قررت حبسه.وزارة العدل

١٥. تم القاء القبض على مدير عام المشتريات ومحاسب بذات الإدارة في أحدي الشركات التابعة للهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، وذلك عقب طلب وتقاضي مبالغ مالية على سبيل الرشوة بلغت حوالي ٢ مليون جنيه من بعض الشركات الخاصة التي تعمل في مجال إنتاج الذهب، مقابل تسهيل حصول الشركات على مناطق بحث واستكشاف بالمخالفة، وبعرضهما على النيابة المختصة قررت حبسهما.

١٦. في واقعتين مختلفتين تم القاء القبض على ٩ من أمناء العهد بعدة أفرع مختلفة تابعة للشركة المصرية لتجارة الجملة، وذلك لقيامهم بالاستيلاء على سلع تموينية من عهدتهم وهم الأمناء عليها، وبيعها لحسابهم واختلاس قيمتها التي قدرت أجمالها بحوالي ٣٣ مليون جنيه، وبعرض كافة المتهمين على النيابة المختلفة قررت حبسهم. وزارة التموين

١٧. بوزارة الزراعة تم القاء القبض على مهندس زراعي بالإدارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابة وذلك عقب قيامه بعرض ١٠٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة على مدير عام الثروة الداجنة بذات الوزارة مقابل الحصول على رخصة مزرعة باسم زوجته، وبعرض المتهم على النيابة العامة قررت حبسه.

١٨. تم القاء القبض على مدير إنتاج بأحدى المؤسسات الصحفية، لانتحاله صفة مسئول ببعض الجهات السيادية بالدولة ومن بينها رئاسة الجمهورية وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة العدل لإنهاء مصالح شخصية تخصه ولبعض من معارفه بالجهات الحكومية، وبعرضه على النيابة المختصة قررت حبسه. المؤسسات الصحفية والقنوات الفضائية .

١٩. وبمحافظة القاهرة تم القبض على رئيس الإدارة المركزية للشئون الإدارية بالجهاز القومي لتنظيم مرفق الاتصالات لتقاضيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة من بعض أصحاب الشركات الخاصة مقابل معاونتهم في اسناد أعمال توريدات العمالة وتنظيم المؤتمرات لشركاتهم، وبعرضه على النيابة المختصة قررت حبسه.

يونيو ٢٠١٩

١. قام احد الأشخاص بانتحال صفة عميل بأحد البنوك الكبرى والاستيلاء على كامل المبلغ الموجود بحسابه بالبنك والبالغ ٢٥ مليون جنيه، حيث شكّلت عدة مجاميع من السادة/ أعضاء الهيئة لإجراء التحريات اللازمة لكشف غموض الواقعة وملاساتها، وقد اسفرت اعمال التحريات المؤكدة عن قيام مدير الخدمات المصرفية بالبنك، بالاتفاق مع مدير إدارة سابق بأحد المؤسسات الصحفية على ارتكاب الجريمة، وقيام الاول بإفشاء بيانات العميل والمعلومات الخاصة بحركة حسابه ونموذج توقيعه، واصطنعا بطاقة رقم قومي انتحل بها الثاني صفة العميل الأصلي للاستيلاء على المبلغ، واخفياه بشراء عدد من الاصول العقارية منها وحدتين سكنيتين بكل من كورنيش الإسكندرية وكورنيش النيل بالزمالك بإجمالي ١٢ مليون جنيه، وشاليه بالمعمورة بمبلغ ٣ مليون جنيه، وعدد من السيارات الفارهة ذات الموديلات الحديثة بحوالي ٥ ملايين جنيه وبتقنين الإجراءات تم ضبط المتهمان وتفتيش محال اقامتهما بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، حيث باشرت نيابة الأموال العامة العليا تحقيقاتها وأمرت بحبسهما ١٥ يوم على ذمة التحقيقات والتحفظ على كافة ممتلكاتهما.

٢. قيام كل من مدير عام الشئون المالية والإدارية بمديرية التربية والتعليم بمحافظة القليوبية، ومدير إدارة المشتريات السابق بتسهيل استيلاء شركة مقاولات خاصة على مبلغ ١,٥ مليون جنيه من قيمة الاعمال التي تنفذها ببعض المدارس التابعة، من خلال التلاعب في مستندات بعض العمليات المسند تنفيذها للشركة، مما مكنها من صرف المبلغ بدلا من تحويله لصالح البنك الممول لتلك العمليات، وبعرض المتهمين على النيابة العامة باشرت تحقيقاتها واسترد المبلغ المستولى عليه، وأمرت بحبس المتهمين ١٥ يوم على ذمة التحقيق.

٣. تم القاء القبض على رئيس مكتب تموين إيواء عين شمس، بتسهيل استيلاء ثلاثة من بدالى التموين التابعين للمكتب على سلع تموينية من المخصصات التموينية للمواطنين، بالإضافة الى زيادتها دون وجه حق، حيث قدرت قيمة تلك المخصصات بحوالي ١,٥ مليون جنيه، وبعرض جميع المتهمين على النيابة العامة قررت حبسهم ٤ أيام على ذمة التحقيق.



٤. محافظة المنوفية تم القبض على مهندس حماية الأراضي بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي لقيامه بتقاضي مبالغ مالية على سبيل الرشوة من صاحب قطعة ارض مقابل تسهيل إجراءات تحديد حدود قطعة الأرض خاصته وقطع الأرض المجاورة له، وبالعرض على النيابة العامة أمرت بحبسه.
٥. وفي محافظة القاهرة تم القبض على كل من مسئول إدارة شئون العاملين بمصلحة الضرائب العقارية بالقاهرة، لقيامه بوساطة مفتش بمديرية الضرائب العقارية بمحافظة أسيوط بتقاضي رشاوي مالية بحوالي ١٠٠ ألف جنيه من بعض المواطنين مقابل زعمهم مقدرتهم على تعيين انجالهم بالمصلحة، وبعرض المتهمين على النيابة العامة، باشرت تحقيقاتها وأمرت بحبس المتهمين.
٦. تم القاء القبض على شخصين، عرضا ٥٠ الف جنيه على مدير الجمعية الزراعية بمركز البدارى بمحافظة أسيوط، وذلك على سبيل الرشوة مقابل قيام الأخير بتجديد بطاقات حيازة زراعية وهمية لعدد من الافدنة، وبغية استغلال تلك الحيازات كسند وضمان يمكنهم من الحصول على قروض من البنك الزراعي، وصرف اسمدة زراعية دون وجه حق ، وبعرض المتهمان على النيابة العامة، امرت بحبسهم.
٧. بمحافظة دمياط تم ضبط حاصل على الشهادة الإعدادية منتحل صفة مندوب بأحد الجهات السيادية، طلب من مسؤولي مديرية المساحة بمحافظة دمياط اجراء أعمال الرفع المساحي لصالح أحد المدعين على غير حق لملكية قطعة أرض مسجلة من الأملاك الأميرية تبلغ مساحتها ٧٦ فدان على شاطئ مدينة رأس البر وتبلغ قيمتها السوقية بحوالي ٥,٤ مليار جنيه، وقد ضبط بحوزة المتهم عدد من بطاقات تحقيق الشخصية المزورة المثبت بها عدة صفات له، منها مستشار بالمنظمة العربية والدولية لفض المنازعات، واستشاري جرائم التزوير، وخبير أمن المعلومات، بالإضافة لبعض الوظائف الدبلوماسية والقضائية الأخرى.
٨. تم القاء القبض على كل من المسئول عن اعداد المقاييسات بشبكات كهرباء الخانكة، وأخصائي الحاسب الآلي بقسم اشتراكات إدارة إيرادات القلج بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء، لقيامهما باستغلال أعمال وظيفتهما والتلاعب في إجراءات توصيل التيار الكهربائي لعدد سبعة عقارات بالمخالفة للوائح المنظمة ودون وجه حق مما أضع على الشركة مبلغ ١,٣٥ مليون جنيه.
٩. بمكتب خبراء الفنينين بشمال القاهرة تم ضبط خبير عقب تقاضيه مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة من محامي، مقابل الاخلال بواجبات وظيفته بأعداده تقرير فنفي القضية الخاصة بموكل الثاني يمكنه من الحصول على حكم لصالحه.
١٠. وبمحافظة السويس تم القبض على المدير العام لإدارة المتابعة والرقابة الميدانية بمديرية الزراعة بمحافظة السويس، لتقاضيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة من المشرفة الزراعية على الأراضي الجديدة بذات المديرية، وذلك مقابل قيامه

بالتلاعب في تقرير التفتيش المُعد عن عملها، وزعمه لها على خلاف الحقيقة مقدرته التدخل لدى بعض المسؤولين بهيئة النيابة الإدارية لتبرئتها من المخالفات الموجهة إليها وعدم إحالتها للنيابة العامة.

١١. تم القاء القبض على مهندسة بالمكتب الفني بمديرية الإسكان والمرافق بمحافظة القاهرة عقب تقاضيها مبالغ مالية على سبيل الرشوة من أحد الصيادلة، مقابل اصدار خطاب موجه للجهات المعنية يفيد بأنه لا مانع لدى المديرية من إصدار ترخيص للصيدلية لممارسة المهنة.

١٢. بمحافظة سوهاج تم القاء القبض على مساح بمديرية المساحة بمحافظة سوهاج تقاضى مبالغ مالية على سبيل الرشوة من أحد الأشخاص مقابل قيامه بإجراءات الفصل المساحي الخاصة بتحديد قطعة الأرض المملوكة للأخير، والكائنة بمركز دار السلام. وبعرض جميع المتهمين على النيابة العامة قررت حبسهم ٤ أيام على ذمة التحقيقات.

١٣. بمحافظة البحيرة تم القبض على مدير المكتب الفني للسيد محافظ البحيرة لتقاضيه مبالغ مالية وعطايا على سبيل الرشوة تقدر بحوالي ٥٠٠ الف جنيه من رجال اعمال واصحاب شركات مقاولات مقابل إنهاء مصالحهم داخل محافظة البحيرة وتقنين وضع اليد لبعض قطع الاراضي ، وكذا تغيير نشاط بعض قطع الاراضي من إصلاح زراعى الى سكنى ، وقد تم تفتيش مزار سكن وعمل أطراف الواقعة وتم ضبط المستندات ومتحصلات الجريمة. وتولت نيابة أمن الدولة العليا التحقيق مع المتهمين حيث اعترفوا بتفاصيل وقائع الرشوة الواردة بالتحريات وتم حبس المتهم احتياطيا على ذمة التحقيقات.

يوليو ٢٠١٩

١. تم القاء القبض على موظفان بكل من جهاز مدينة ٦ أكتوبر، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة و اثنان من مسؤولي شركة متخصصة في مجال التسويق العقاري ، وصاحبي شركة للاستثمار العقاري تم أنشائها لإثبات وضع يد غير حقيقي على قطعة ارض مساحتها ١٠٠٠ فدان من أملاك الدولة تتعدى قيمتها ٦ مليار جنيه وتتبع جهاز مدينة ٦ أكتوبر الجديدة بالرغم من عدم وجود اي مظاهر لوضع اليد ، وقام المتهمين بالسعي لبيع تلك الاراضي بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه وذلك بالاتفاق مع سكرتير نائب رئيس جهاز مدينة ٦ أكتوبر بانتحال صفة نائب رئيس الجهاز مقابل مبالغ مالية علي سبيل الرشوة ونسبة من حصيلة البيع ، وقيامه بمقابلة المواطنين الذين يسعوا الى معرفة الأوضاع القانونية لتلك الاراضي ويقوم بالتأكيد لهم على خلاف الحقيقة بقانونيتها ، وبتفتيش المتهمين تم ضبط العديد من العقود المحررة ببيع تلك الاراضي بجوزتهم وبعرضهم على النيابة العامة قررت حبسهم (٤) أيام على ذمة التحقيقات.

٢. بمنطقة مركز أرمنت محافظة الأقصر قام اربعة أفراد يتزعمهم محامي تخصصوا في الاستيلاء على أراضي الدولة ، وقيامهم بعرض مبلغ ٢ مليون جنيه على سبيل الرشوة على مدير إدارة الإشغالات بمركز أرمنت، مقابل قيامه بتسهيل استيلائهم على قطعة أرض مساحتها ٨٤٠٠ م ٢ قيمتها حوالي ١٢ مليون جنيه، عن طريق عدم اتخاذ اية

إجراءات قانونية أو تحرير محاضر بتعديهم بالإشغال على قطعة الأرض المشار إليها، ليتمكنوا من اثبات انتفاعهم بها، وأسفرت تحريات الهيئة عن ان ذلك الاتفاق كان سيتبعه الاستيلاء على باقي المساحة الأخرى للأرض وإجماليها ١٥,٥ فدان .

٣. تم القاء القبض على مدير إدارة الإشغالات، ومسئول بإدارة المتابعة بمجلس ومدينة أبوالنمرس ومسئول إدارة التنظيم بالوحدة المحلية لشبرامنت، لتقاضيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة من أحد المواطنين مقابل السماح له ببناء منشأة بدون ترخيص بنطاق مركز ومدينة أبو النمرس.

٤. بمحافظة القليوبية تم القبض على مدير الشؤون التجارية، وامين الخزينة، ومُحصل مالى بشركة مياة الشرب والصرف الصحى لمحافظة القليوبية فرع شبرا الخيمة، وذلك لاختلاسهم مبلغ ١٠ ملايين جنيه من أموال الشركة من خلال التزوير في المستندات ودفاتر ايصالات تحصيل رسوم توصيل المرافق للمباني.

٥. تم القاء القبض على امين الخزينة بشركة ممفيس للأدوية لقيامه باختلاس ١,٥ مليون جنيه من أموال الشركة بموجب مستندات مزورة منسوبة لبنك تنمية الصادرات.

٦. بمدينة نصر بالقاهرة تم القبض على مسئول تسوية المعاشات وانهاء النشاط الوظيفى بمكتب تأمينات مدينة نصر ثان، واخر وسيط يعمل محاسب قانونى حر لتقاضيهما مبالغ مالية على سبيل الرشوة من صاحب شركة تعمل في مجال الاستشارات، وذلك مقابل نهو الموقف التأميني للشركة.

٧. محافظة الإسكندرية تم القبض على موظف ادارى بإدارة المنتزة التعليمية بالإسكندرية، وأخر لتقاضيهما مبالغ مالية على سبيل الرشوة مقابل نهو إجراءات تحويل طالبين من محافظة البحيرة لإحدى المدارس الحكومية التابعة للإدارة التعليمية. ويعرض جميع المتهمين على النيابة المختصة، قررت حبسهم جميعا على ذمة التحقيقات.

٨. تم القاء القبض على مدير إدارة المشروعات الصناعية بجهاز شؤون البيئة لقيامها بطلب وتقاضي مبلغ ١٥٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة بوساطة مهندسة تعمل بأحد المكاتب الاستشارية، وذلك مقابل قيام الأولى بإعداد دراسة تخص تقييم الأثر البيئي لأحد المصانع متضمنة استيفاء كافة الاشتراطات والاجراءات اللازمة قانونا للموافقة عليها، وبما يمكنها من تمرير تلك الدراسة على رؤسائها لاعتمادها بالمخالفة لحقيقة الحال، وهو ما يتعارض مع مهام وظيفتها المعنية بمراجعة تلك الاشتراطات والتأكد من توافرها، الامر الذى يترتب عليه قيام صاحب المصنع بتشغيله رغم مخالفته للاشتراطات البيئية، ويعرض المتهمتان على النيابة العامة، بأشرت تحقيقاتها وأمرت بحبسهن ١٥ يوم على ذمة التحقيقات.

أغسطس ٢٠١٩

١. كما تم القاء القبض على مسئول سابق، واخران هم كل من سكرتير محكمة الجمالية الجزئية، والمسئول عن الحفظ بذات المحكمة، وذلك لمحاولتهم الاستيلاء على احد المباني التاريخية المشيدة على ارض مساحتها ٩٠٠٠ م^٢ بمنطقة المعادي وتبلغ قيمته السوقية بحوالي ٨٠٠ مليون جنيه، وقد اسفرت تحريات الهيئة بان ملكية المبنى والأرض المقام عليها تخص إحدى الجهات الرسمية بالدولة، وقد اقدم المتهمون على اصطناع حكم قضائي يرجع

- الى عام ١٩٥٢ ومنسوب صدوره لإحدى المحاكم الوطنية آنذاك يثبت ملكيتهم للمبنى على خلاف الحقيقة وقدموه للشهر العقاري لاتخاذ إجراءات نقل الملكية تمهيدا لبيعه.
٢. بمحافظة بورسعيد تم القبض على رئيس الخزينة التجميعية لمنطقة القناة وسيناء بفرع أحد البنوك ببورسعيد، لاختلاسه ٤ ملايين جنيه من عهده، والتلاعب بدفتر قيد الخزينة لتسوية تلك المبالغ المختلسة حتى لا ينكشف امره، حتى يتمكن من سداد مديونياته لدى البنوك.
٣. بمحافظة بنى سويف تم القاء القبض على مدير محطات الصرف الصحي بمركز ناصر واخرين، لحصوله على مبالغ مالية على سبيل الرشوة من مسؤولي احدى شركات المقاولات التي تنفذ اعمالاً انشائية بأحد محطات الصرف الصحي التابعة له، وذلك مقابل استغلال سلطات وظيفته في استلام الاعمال المنفذة من شركة المقاولات ابتدائياً، وعدم التعنت حيال بعض الملاحظات المثبتة بمحضر الاستلام.
٤. وبمحافظة القاهرة تم القبض على مسئول المراجعة والتحصيل بإدارة كهرباء الزاوية الحمراء والشرابية التابعة لشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء، وذلك لحصوله على مبالغ مالية على سبيل الرشوة من أحد العملاء مقابل تخفيض القيمة المالية لمقايصة الاعمال الخاصة برفع القدرة الكهربائية لعداد منشأة صناعية. ويعرض جميع المتهمين على النيابة المختصة، قررت حبسهم جميعاً على ذمة التحقيقات.
٥. تم القاء القبض على مديري عموم ورئيسي الانتاج لمطحنى "الشروق" ، "الهرم" التابعان لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة ، ورئيس قطاع المطاحن السابق بالشركة ، وأمين صومعة "العهد الجديد" المؤجرة لصالحها، لاختلاس الاخير كمية ١٢٨ طن من الأقماع بعهده، وقيام الاخرين بتسهيل الاستيلاء عليها عن طريق اصطناعهم كارتات مزورة، اثبتوا من خلالها التوريد الوهمي لتلك الكميات من احد الصوامع الي المطحنان المشار اليهما والتابعان للشركة والاستيلاء على قيمتها، ويعرض جميع المتهمين علي النيابة العامة قررت حبسهم ١٥ يوماً علي ذمة التحقيقات.
٦. تم ضبط والقاء القبض على صاحب احدى الشركات العاملة في مجال توريد المواد الكيماوية الخام لمعهد بحوث البترول التابع لوزارة البحث العلمي، اثناء قيامه بعرض وتقديم مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه كدفعة مقدمة لمبلغ نصف مليون جنيه على سبيل الرشوة لأستاذ باحث مساعد بالمعهد والمكلف برئاسة لجنة جرد الكيماويات والمشرف على الأمن، وذلك مقابل تسهيله للشركة بصرف مستحقاتها لدى المعهد، والتي تقدر قيمتها بحوالي ١١ مليون جنيه، بالإضافة الى سماحه بالإفراج عن ٣٠ طن من المواد الكيماوية المخالفة قيمتها مبلغ ٢ مليون جنيه وسبق توريدها من الشركة، وتم التحفظ عليها لعدم مطابقتها للموصفات ومخالفتها امر التوريد، ويعرض المتهم علي النيابة العامة قررت حبسه ١٥ يوماً علي ذمة التحقيقات.
٧. بمحافظة الجيزة تم القاء القبض على صراف بفرع شركة مياة الشرب والصرف الصحي بمدينة أبو النمرس لاختلاسه مبلغ ٥٠٠ الف جنيه من عهده جراء تحصيل فواتير استهلاك المياة، وعدم اثبات توريدها لخزينة الشركة، ويعرض المتهم على النيابة العامة قررت حبسه ٤ أيام على ذمة التحقيقات .

سبتمبر ٢٠١٩

١. تم إحباط محاولة إحدى الجمعيات تقنين وضع يدها بإجراءات صورية على مساحة حوالي ٧٥٠٠ فدان بالطريق الإقليمي الجديد بالكيلو ٧٢ طريق العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظة القاهرة وتبلغ قيمتها حوالي ٣ مليار جنيه من خلال عرض مبلغ مالي ومساحة ٢٠ الف متر مربع على سبيل الرشوة الى السيد/ مدير إدارة الشئون العقارية بمحافظة القاهرة وبالعرض على نيابة أمن الدولة العليا تم استصدار الأذن اللازمة لضبط المتهمين ومنهم رئيسة احد الأحياء سابقا، وكذا ضبط المستندات ومبلغ الرشوة وأمرت النيابة العامة بحبس المتهمين ١٥ يوم على ذمة التحقيقات.

٢. تم القاء القبض على ٩ متهمين بقضية فساد القمح لاتهامهم بتسهيل الاستيلاء على مبالغ مالية قدرت ب ٧ ملايين و ٣٠٣ آلاف و ٨٣٣ جنيها والمملوكة للشركة العامة للصوامع والتخزين ، وتم إحالتهم لمحكمة الجنايات ، جلسة الحكم ١٠ أكتوبر وكانت التحقيقات قد كشفت ، أن المتهمين بصفتهم موظفين عموميين من الأول حتى الخامس، سهلوا للغير- دون وجه حق وبنية التملك- الاستيلاء على أموال جهة عامة، بأن استغلوا وظيفتهم فى تسهيل استيلاء المتهمين السادس، والسابع، والثامن، والتاسع، بغير حق وبنية التملك على مبالغ مالية بلغ مقدارها ٧ ملايين و ٣٠٣ آلاف و ٨٣٣ جنيها.

أكتوبر ٢٠١٩

١. تم القاء القبض على رئيس مجلس إدارة إحدى الجمعيات عقب طلب وتقاضى مبلغ ٤٥٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة بالإضافة الى ٣٠ ألف جنيه بصفة شهرية من صاحب إحدى الشركات الخاصة التي أبرمت عقد للشراكة مع الجمعية في استغلال قطعة ارض تملكها الجمعية لإقامة ورش كبرى لتصنيع الاخشاب، وذلك مقابل قيام المتهم بعدم عرقلة التعاقد المبرم مع الشركة.

٢. كما تم ضبط رئيس قسم مراقبة الأغذية بإحدى الإدارات الصحية، واخر مفتش أغذية بذات الإدارة، وذلك حال تقاضيهما مبالغ مالية على سبيل الرشوة من أحد مستوردي اللحوم المجمدة مقابل قيامهما بنهو إجراءات التحفظ على شحنة لحوم مستوردة تبلغ قيمتها حوالي خمسة ملايين جنيه.

٣. تم القاء القبض على مدير مديرية التربية والتعليم بإحدى المحافظات عقب تقاضيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة من مدير مدرسة ثانوي صناعي، مقابل عدم ارسال لجان متابعة المديرية للتفتيش على المدرسة، والسماح باستمراره في وظيفته كمديراً للمدرسة.

٤. تم القاء القبض على السيدة/ رئيس مكتب الشهر العقاري "سابقاً"، بإحدى المحافظات لحصولها على مبالغ مالية على سبيل الرشوة من أحد المواطنين مقابل استغلال نفوذها لدى رؤوسيتها السابقين بالمكتب، لإلغاء

- بعض التوكيلات التي كانت قد حررتها قبيل احوالها للمعاش لصالح آخرين، ونسبتها الي المواطن على خلاف الحقيقة، وتم ضبط جميع التوكيلات المزورة.
٥. ضبط رئيس مأمورية تنفيذ الاحكام، ومعاون التنفيذ بأحد المحاكم عقب تقاضيهما مبالغ مالية على سبيل الرشوة من إحدى المواطنين نظير اتخاذ اجراءات تنفيذ القرار الصادر لها بتمكينها من مسكن الزوجية.
٦. بمحافظة الشرقية قام شخصان عرضا مبلغ مالي على سبيل الرشوة على أحد مسؤولي حماية الأراضي بالإدارة الزراعية بإحدى مدن المحافظة، بغرض تسهيل إجراءات حولهما على ترخيص يقنن وضع اقامتهما لمصنع بلاستيك على ارض زراعية بالمخالفة..
٧. تم القاء القبض على منتحل صفة موظف ضرائب عقارية طلب تحصيل المستحقات الضريبية من أحد الممولين دون وجه حق، مستخدماً في ذلك بعض الطرق الاحتمالية ليتمكن من النصب على مولين آخرين.
٨. كما تم القاء القبض على صفة مسئولان بإحدى الجهات السيادية، وبوزارة البترول بغرض الاحتيال على بعض المواطنين، مقابل حصولهما منهم على مبالغ مالية على سبيل الرشوة، زاعمين لهم قدرتهما على تعيينهم في وظائف حكومية.
٩. وأيضاً تم ضبط منتحل صفة موظف بإحدى الجهات السيادية زعم امام رئيس حي مصر الجديدة تبعيته لتلك الجهة طامعا في نهو إجراءات نقل ترخيص منفذ لبيع اللحوم سبق إزالته، وطلب نقل موقعه لأحد المواقع المميزة بنطاق الحي. وبعرض جميع المتهمين على النيابة العامة قررت حبسهم جميعا.
١٠. كشف واقعة تزوير واصطناع مستندات منسوبة لأحد التوكيلات الملاحية، وأحد البنوك، ومهرها بالأختام لإثبات إعادة شحن ٣٣ طن ملابس الى دولة أجنبية على خلاف الحقيقة، بمعاونة أحد موظفي جمارك الإسكندرية، مما استحق عنها جمارك وغرامات إضافية قُدرت قيمتها بمبلغ ١٠.٦ مليون جنيه.
١١. كما تم الكشف واقعة قيام بعض مسؤولي منطقة وسط الدلتا التابعة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بمحافظة كفر الشيخ بالتلاعب في تحصيل المديونيات المستحقة على بعض مستأجري المزارع السمكية نتيجة استغلالهم مساحات أراضي أزيد من المخصصة لهم في العقود المبرمة مع الهيئة، وعدم تحصيل مقابل حق انتفاع عن تلك المساحات مما ترتب عليه تريبج مستأجريها بحوالي ٧,٥ مليون جنيه دون حق.
١٢. بمحافظة البحر الأحمر قام مسؤولي مستشفى (خاص) بتخزين كميات من الأدوية والمستلزمات الطبية قيمتها بحوالي ٢ مليون جنيه في مخازن غير مرخصة، وقد تبين جهالة مصدر الادوية وعدم وجود فواتير تثبت شرائها، وبالعرض على النيابة العامة قررت التحفظ على كميات الادوية المضبوطة، وجاري استكمال التحقيق في الواقعة.



١٣. بمحافضة دمياط قيام العديد من المخابز بنطاق محافظة دمياط بارتكاب العديد من المخالفات من بينها الغش في الاوزان، وبالتسيق مع مديرية التموين بالمحافظة أسفر المرور على ٣٤٣ مخبز عن تحرير ٢٨١ محضر مخالفة واحالتهم الى النيابة العامة لإعمال شئونها.

١٤. واقعة اصطناع بعض العاملين لشهادات تفيد حصولهم على المؤهلات العليا ومنسوب صدورها لبعض الجامعات الحكومية المصرية الكبرى، وذلك على خلاف الحقيقة بُغية الحصول على الأفضلية على المنافسين عند التقدم لشغل الوظائف.

١٥. تلاعب أحد المواطنين في بعض العقود المسجلة بنظام الميكروفيلم بمأمورية الشهر العقاري بمركز كفر سعد بمحافضة دمياط لتحقيق مصالحه الشخصية لنفسه والإضرار بمصالح الغير ، وبالعرض على النيابة العامة تم قيد الواقعة قضية وجاري التحقيق في فيها.

١٦. تم القاء القبض على مدرس أول بإدارة المرح التعليمية لعرضه مبالغ ماليه على مديرة إحدى المدارس الإعدادية، وذلك على سبيل الرشوة مقابل اعتمادها تحويلات بعض الطلبة للمدرسة، بالمخالفة للقواعد واللوائح المنظمة، وقد اسفرت التحريات وما تم ضبطه من مستندات، ان المتهم استخدام مستندات مزورة، وتوقعات غير صحيحة منسوبة لمسئولين بإدارة المرح التعليمية وممهورة بخاتم شعار الجمهورية ليتمكن من تنفيذ تلك التحويلات، ويعرض المتهم على النيابة العامة قررت حبسه.

١٧. تم القاء القبض على كل من مدير مشروعات الكباري، ونائب مدير إدارة الكباري والإنشاءات التخصصية بإحدى الشركات الكبرى للمقاولات، وذلك لتقاضيهما مبالغ مالية على سبيل الرشوة قُدرت بحوالي ٨٠٠ ألف جنيه، تحصلا عليها من خمسة مقاولين يتعاملوا مع الشركة مقابل قيامهما بتسهيل اعتماد مستخلصات الاعمال، وصرف المستحقات المالية، واعتماد اعمال إضافية للشركات الخاصة بالمقاولين، ويعرض المتهمان على النيابة العامة قررت حبسهما.

١٨. كما تم القاء القبض على رئيس الإدارة المركزية لشئون التعاون بالهيئة العامة لتعاونيات الإسكان والبناء، لحصوله على مبالغ مالية على سبيل الرشوة من رئيس مجلس إدارة أحد جمعيات البناء والإسكان بمحافضة البحر الأحمر، وذلك مقابل تسهيله إجراءات اعتماد تخصيص قطع أراضي للجمعية بمحافضة البحر الأحمر، ويعرضه على النيابة العامة قررت حبسه.

١٩. وقد تم ضبط كل من مساعد رئيس احدى الشركات التي تعمل في مجال الغاز الصب لتقاضيه مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة من مسئولان بشركة خاصة للنقل، وذلك مقابل قيام المتهم باستغلال موقعه الوظيفي في تسهيل إجراءات اسناد اعمال النقل على شركتهم، ويعرض جميع المتهمين على النيابة العامة قررت حبسهم.

نوفمبر ٢٠١٩

١. تم القاء القبض على مديري مشروعات بشركة مقاولات كبرى، حيث طلب المتهمان تقاضى حوالي مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه تمثل نسبة ١٥٪ من إجمالي قيم مستخلصات مستحقة عن مشروعات سياحية، وذلك على سبيل الرشوة مقابل تمكينهم الشركة من تنفيذ اعمال مخالفة للمواصفات وتربيحها دون وجه حق، وبعرضهما على النيابة العامة قررت حبسهم.

٢. تم القاء القبض على رئيسي قطاعات (الخطوط والكابلات، والمشروعات) بإحدى الشركات الاستشارية التي تعمل في مجال القوى الكهربائية لطلبهما وتقاضيهما ١٢ آلاف دولار على سبيل الرشوة من صاحب شركة توريدات مقابل أدائهما عمل من واجبات وظيفتهما باعتماد وقبول الموصلات الكهربائية الموردة من الشركة لصالح مشروع مد الخطوط الكهربائية لأحد المصانع، وبعرضهم المتهمان على النيابة العامة قررت حبسهما.

٣. بإحدى المحافظات تم القاء القبض على رئيس قسم الصيانة بفرع هيئة الأبنية التعليمية، ومدير شركة خاصة تعمل في مجال المقاولات والاستيراد وذلك لحصول الأول على مبالغ مالية ومشغولات ذهبية جاوزت الـ ٣٠٠ ألف جنيه مقابل عدم اثباته للعديد من المخالفات في تنفيذ الاعمال بالمستخلصات التي تخص شركة الثاني وبعرض المتهمان على النيابة العامة قررت حبسهما.

٤. بمحافظة القاهرة تم القاء القبض على مدير إدارة التنظيم بالإدارة الهندسية لأحد الأحياء، واخران مساعدان فنيان بذات الادارة لطلبهما مبالغ مالية على سبيل الرشوة مقابل الامتناع عن أداء عمل من اعمال وظيفتهم باتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفات البنائية بأحد العقارات، وبعرض المتهمين على النيابة العامة قررت حبسهم.

٥. تم القاء القبض على أحد الأشخاص لانتحاله صفة مستشاراً قانونياً بإحدى الجهات السيادية واستخدام هذه الصفة المزعومة لدى بعض المسؤولين بالجهاز الإداري للدولة، ليتحصل لنفسه على مبالغ مالية من المواطنين مقابل نهو مصالحهم بالجهات الحكومية، وقد عثر بحوزته على كارتنيها مصطنعة، وكروت استخدمها للنصب والاحتيال على ضحاياه، وبعرضه على النيابة العامة قررت حبسه.

٦. شقيقان انتحلا صفة كل من مسئول بأحد الجهات السيادية واخر مدير مكتب أحد السادة الوزراء، وقيامهما بطلب منافع شخصية على سبيل الرشوة من المواطنين، مقابل زعم تعيينهم في وظائف حكومية، وبعرضهما على النيابة العامة قررت حبسهما.

٧. مفتش مالي وادارى بإدارة التخطيط بإحدى مديريات الشؤون الصحية بمحافظة قنا، لطلبه وتقاضيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة، مقابل إعداد تقرير يتضمن دراسة مدى احقية أحدي الجمعيات الخيرية بنطاق المحافظة في الحصول على تخصيص قطعة أرض لصالحها لإقامة مستشفى خيري، وبعرض المتهم على النيابة العامة قررت حبسه.

٨. تم القاء القبض على كلاً من مراجع ضرائب وأمور ضرائب، لحصولهما على مبالغ مالية على سبيل الرشوة من صاحب شركة خاصة لتصنيع المخلفات الزراعية، مقابل قيامهما بإنهاء إجراءات المحاسبة الضريبية عن الملف الضريبي لشركته من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦، وبعرض المتهمان على النيابة العامة قررت حبسهما.

٩. كما تم القاء القبض على محصلان بأحد مأموريات الضرائب العقارية لتقاضيهما مبالغ مالية على سبيل الرشوة من مالكي عقار وعدد ٦ وحدات سكنية أخرى بالمدينة، مقابل تخفيضهما لقيم الضريبة العقارية المستحقة على تلك العقارات، وبعرض المتهمان على النيابة العامة قررت حبسهما.

١٠. بأحدي المحافظات تم القاء القبض على بعض الصيادلة لإخفائهما حوالي ١١٦٢٨ علبة من الأدوية المهربة ومجهولة المصدر، ومنشطات جنسية وأدوية تؤثر على الحالة النفسية وإخفاءها في مخازن غير مرخصة وبالمخالفة للقوانين والقرارات الوزارية المنظمة لذلك، وقد بلغت القيمة التقديرية لتلك المضبوطات بحوالي مليون جنيه، وبالعرض على النيابة العامة قررت التحفظ على المضبوطات وإخلاء سبيل المتهمين بضمان مالي حتى استكمال التحقيقات في الواقعة.

١١. استيلاء أعضاء مجلس إدارة جمعية استصلاح زراعي بأحدي المحافظات على مبلغ ٧١٦ ألف جنيه مقرر صرفها لبعض المواطنين كتعويضات نظير تسليم مساحة ٦٥ فدان لإدارة أملاك الدولة، وذلك بموجب اصطناع مستندات مزورة تقيد أحقية المواطنين في صرف تلك المبالغ وتسهيل الاستيلاء على ١٠٤ ألف جنيه بالمخالفة، وجاري التحقيق في الواقعة. وزارة الزراعة.

١٢. استيلاء أمين مخزن بإحدى الإدارات التعليمية على حوالي ٥٢ ألف كتاب للمرحلة الابتدائية بلغت قيمتها ٣٧٥ ألف جنيه وقام ببيعها لبعض المدارس الخاصة، بعد اصطناعه لأذون صرف مزورة بغرض إخفاء الواقعة، وجاري التحقيق في الواقعة.

ديسمبر ٢٠١٩

١. تم القاء القبض على شبكة إجرامية مكونة من ١٠ اشخاص قامو باستقطاب راغبي السفر للخارج بالوسائل غير المشروعة حيث دأبوا على تزوير المحررات الرسمية باستخدام الأختام المقلدة ووسائل التكنولوجيا الحديثة بالمخالفة لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقد أثمرت جهود الهيئة عن ضبط عدد ٨ متهمين والأدوات المستخدمة في اصطناع المستندات و المبالغ المالية المتحصلة من موضوع القضية وحبس كافة المتهمين احتياطياً على ذمة التحقيقات.

٢. كما تم ضبط والقاء القبض على تشكيل عصابي تخصص في جرائم النصب وانتحال صفات المسؤولين بالدولة بزعم قدرتهم على إسناد أعمال مقاولات لشركة قطاع خاص بالمشروعات التي تنفذها الدولة مقابل حصولهم على عمولات مالية.



٣. تم القاء القبض على رئيس مجلس إدارة شركة النصر لصناعة فحم الكوك والكيماويات الأساسية عقب تقاضيه رشوة مالية من ممثلي احد الشركات الخاصة مقابل قيامه بإسناد مناقستين شحن بحري لخام الفحم الحجري من دولتي كندا وأمريكا وتم حبسه احتياطاً على ذمة التحقيقات.

٤. تم القاء القبض على تشكيل عصابي مكون من ٥ متهمين قام بتزوير توقيع منسوب صدور للشهر العقاري بغرض تمكينهم من الاستيلاء على قطعة أرض تبلغ قيمتها حوالي ٢٠ مليون جنيه والمملوكة لزوجـة أحد عناصر الجماعة المحظورة والمدرج اسمها ضمن كشوف المتحفظ علي اموالهم ولم تكن قطعة الأرض المشار إليها مدرجة ضمن قائمة الممتلكات المتحفظ عليها وتم ضبط المتهمين وأخطار مسئولى لجنة التحفظ لإدراج القطعة ضمن ملف التحفظ.

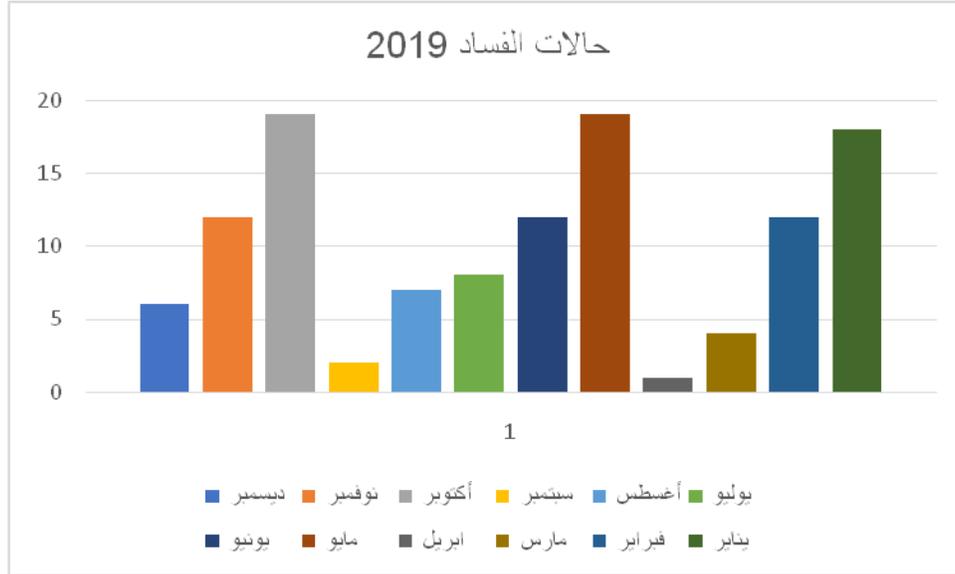
٥. بمحافظة الإسكندرية تم احالة مسئول بأحد المدارس الصناعية للنيابة العامة للقيام بتزوير شهادات اجتياز المرحلة الإعدادية لتمكين الطلاب من القبول بالمرحلة الثانوية دون وجه حق مقابل الحصول على مبالغ مالية.

٦. تم الكشف عن قيام مسئولى احد المستشفيات الخاصة بإخفاء حجم تعاملاتهم البالغ حوالي ٧٤ مليون جنيه عن مصلحة الضرائب المصرية تهريباً من سداد القيمة الضريبية المستحقة فضلاً عن مخالفتهم للقانون بتلقيهم مبالغ عن بعض الخدمات المقدمة منهم بالعملات الأجنبية.

جدول يوضح ابرز الحالات خلال كل شهر من عام ٢٠١٩

عدد الحالات	الشهر
١٨	يناير ٢٠١٩
١٢	فبراير ٢٠١٩
٤	مارس ٢٠١٩
١	ابريل ٢٠١٩
١٩	مايو ٢٠١٩
١٣	يونيو ٢٠١٩
٨	يوليو ٢٠١٩
٧	أغسطس ٢٠١٩
٢	سبتمبر ٢٠١٩
١٩	أكتوبر ٢٠١٩
١٢	نوفمبر ٢٠١٩

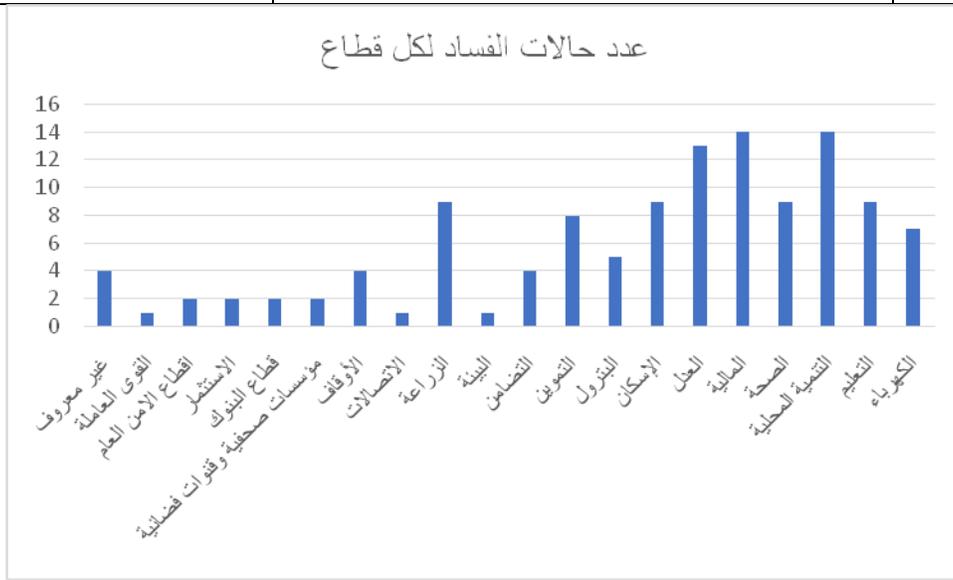
٦	ديسمبر ٢٠١٩
١٢١	اجمالي



جدول يوضح حجم الفساد في كل قطاع على حدة ونبين نسبة كل قطاع خلال عام ٢٠١٩ .

م	الوزارة	عدد الحالات
١	وزارة الكهرباء	٧
٢	وزارة التعليم والتعليم العالي	٩
٣	وزارة التنمية المحلية	١٥
٤	وزارة الصحة	٩
٥	وزارة المالية	١٤
٦	وزارة العدل	١٣
٧	وزارة الإسكان	٩
٨	وزارة البترول	٥
٩	وزارة التموين	٨
١٠	وزارة التضامن	٤

١	وزارة البيئة	١١
٩	وزارة الزراعة	١٢
١	وزارة الاتصالات	١٣
٤	وزارة الأوقاف	١٤
٢	المؤسسات الصحفية والقنوات الفضائية	١٥
٢	البنوك	١٦
٢	وزارة الاستثمار	١٧
٢	قطاع الامن العام	١٨
١	القوى العاملة	١٩
٤	-غير معروف	٢٠
١٢١	اجمالي	

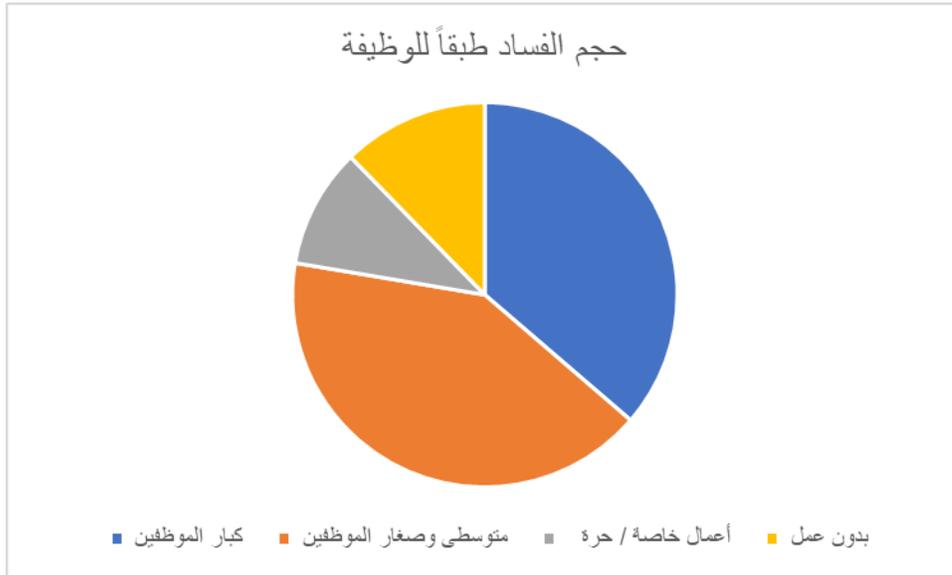


جدول يوضح عدد الحالات طبقاً لكل محافظة.

عدد الحالات	المحافظة	م
٤١	القاهرة	١
٦	الجيزة	٢
٣	القليوبية	٣
٦	الإسكندرية	٤

جدول يبين حجم الفساد طبقاً للوظيفة

كبار الموظفين	متوسطى وصغار الموظفين	أعمال خاصة / حرة	بدون عمل
٦٥	٧٤	١٨	٢٢



قيمة الأموال لكل قطاع

م	القطاع / الوزارة	القيمة / المبلغ
١	الصحة	١٢٧.٥٠٠.٠٠٠ "مائة وسبع وعشرون مليوناً و خمسمائة الف جنيهاً" .
٢	المالية	١٢٦.٧٢٣.٠٠٠ "مائة وستة وعشرون مليوناً وسبعمائة ثلاثة وعشرون ألفاً"
٣	البتترول	٥.٠٠٠.٠٠٠ "خمس مليون جنيهاً" .
٤	الأوقاف	٧٥.٥٠٠.٠٠٠ "خمس وسبعون مليوناً وخمسمائة الف جنيهاً"
٥	التممية المحلية	٥١٥.٢٥٠.٠٠٠ "خمسمائة وخمسة عشر مليوناً ومائتان وخمسون الف جنيهاً"

٦	الإسكان	١.٦٧٠.٠٠٠ " مليوناً وستمائة وسبعون ألفاً "
٧	الكهرباء	٢١.٨١٦.٠٠٠ " واحد وعشرون مليوناً وثمانمائة وستة عشر الف جنيهاً "
٨	التضامن	١٦.٥٥٥.٠٠٠ " ستة عشر مليوناً وخمسمائة وخمسون ألفاً "
٩	العدل	٨١٠.٣٥٠.٠٠٠ " ثمانمائة وعشرة مليوناً وثلاثمائة وخمسون الف جنيهاً "
١٠	التعليم	١.٩٠٠.٠٠٠ " مليوناً وتسعمائة الف جنيهاً "
١١	التمويل	٩.٨٠٣.٨٣٣ " تسعة مليون وثمانمائة وثلاث ألفاً وثمانمائة ثلاث وثلاثون جنيهاً "
١٢	قطاع البنوك	٢٩.٠٠٠.٠٠٠ " تسع وعشرون مليون جنيهاً "
١٣	الزراعة	٤٠,٧٥٠,٠٠٠ " أربعون مليوناً وسبعمائة وخمسون ألفاً "
١٤	البيئة	٨٦٦.٠٠٠ " ثمانمائة وستة وستون الف جنيهاً "
١٥	الاستثمار	٦٠٠.٠٠٠ " ستمائة الف جنيهاً "
١٦	التجارة مع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	٦٦.٥٠٠.٠٠٠ " ستة وستون مليوناً وخمسمائة الف جنيهاً "
	إجمالي	١.٨٤٩.٧٨٣.٨٣٣ " واحد مليار وثمانمائة وتسع واربعون مليوناً وسبعمائة وثلاث وثمانون ألفاً وثمانمائة ثلاث وثلاثون جنيهاً "



التوصيات

بقراءة تلك المؤشرات نكتشف ان هناك عدد من الوزارت والمحافظات التي لازالت تقف على مقدمة مؤشرات الفساد مثل وزارة التنمية المحلية التي تاتي في المركز الاول من حيث الجرائم وحجم المبالغ المضبوطة تليها وزارة الصحة ثم المالية وبعدها الاوقاف والزراعة ثم قطاع البنوك ووزارتي الكهرباء والتضامن فيما تأتي وزارة الاستثمار كأقل الوزارت من حيث الجرائم والاموال المضبوطة ، وهو ما يعبر عن نجاح عملية الرقمنة في مجال الاستثمار ونجاح عملية الابتعاد عن وجود العنصر البشري في تأسيس الشركات واستخراج التراخيص .

وفي المحافظات جاءت محافظة القاهرة كأعلى المحافظات التي تعرضت لحالات فساد تليها الجيزة ثم الاسكندرية والسويس فيما لم تسجل محافظات مثل الوادي الجديد والدقهلية اى حالات في عام ٢٠١٩

ويطالب الملتقى بعدد من التوصيات لدعم جهود مكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية وهي :

- ١- سرعة اصدار قانون خاص لحماية المبلغين والشهود في قضايا الفساد .
- ٢- اصدار قانون يضمن للمواطن حرية الوصول للمعلومات .
- ٣- النظر في اتخاذ تدابير لتعزيز تحديد وشفافية الجهات التي تساهم في التبرع للمرشحين لمناصب منتخبة وللأحزاب السياسية .
- ٤- اتخاذ التدابير اللازمة لإصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لضمان تفعيل القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن منع تضارب المصالح .
- ٥- اصدار تشريع ينظم مسألة المساعدة القانونية المتبادلة أو استرداد الموجودات بشكل تفصيلي في إطار القواعد التي تقرها الاتفاقيات الدولية أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة ١٨ من قانون مكافحة غسل الأموال) على ان يتضمن مجموعة التدابير والإجراءات المتاحة في الإجراءات الجنائية الداخلية، بما فيها تلك المتعلقة بتتبع وتجميد وحجز ومصادرة الممتلكات .
- ٦- تعزيز تدابير إقرار الذمة المالية الخاصة بالموظفين العموميين المحددين، وكذلك الرقابة الداخلية وعملية المراجعة، من خلال على سبيل المثال؛ تغطية الأزواج وليس فقط الزوجات واعتماد نظام لتقديم الإقرارات بشكل إلكتروني .
- ٧- النظر في إلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة
- ٨- النظر في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح بمصادرة ممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرم أو ارتبطت به، دون إدانة جنائية، في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب (الوفاة أو الفرار أو الغياب أو في حالات أخرى مناسبة



٩- اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات، بناء على أمر تجميد أو حجز أجنبي يوفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن هناك أسباباً كافية لاتخاذ تدابير من هذا القبيل وبأن تلك الممتلكات ستخضع في نهاية المطاف لأمر مصادرة.